

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تؤكد فيه أن المسار الصحيح لحل الصراع وتحقيق أمن واستقرار المنطقة يبدأ بالاعتراف الأميركي بالدولة الفلسطينية*

2024/1/18

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات حرب الإبادة الجماعية المتواصلة لليوم 104 على التوالي ضد شعبنا في قطاع غزة وانتهاكات وجرائم قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين المنظمة والمسلحة بقرار إسرائيلي رسمي في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، حيث يمعن أركان حرب اليمين الإسرائيلي الحاكم في ارتكاب المزيد من المجازر الجماعية بحق المدنيين الفلسطينيين في عموم قطاع غزة، وتعميق النزوح القسري في صفوفهم والرحيل الدائم من الموت إلى الموت سواء بالقصف العشوائي أو بالتجويع والتعطيش والحرمان من الأدوية والاحتياجات الإنسانية الأساسية أو بالأوبئة والأمراض الناتجة عن التلوث البيئي خاصة بسبب الأسلحة المحرمة دولياً، هذا في ظل استمرار جرائم التطهير العرقي وإبادة وتدمير المنازل والمنشآت وتحويل قطاع غزة إلى مكان غير صالح للحياة البشرية بما في ذلك التدمير الممنهج المتواصل للقطاع الصحي وأية مراكز تقدم الخدمات الإنسانية للمواطنين المدنيين العزل.

إن ما تقوم به قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين المسلحة في الضفة الغربية هو الوجه الآخر لنسخة الإبادة في قطاع غزة، يتم تطبيقها بالتدريج وتتركز حالياً ضد المخيمات والبلدات الفلسطينية كما يحصل في طولكرم ومخيماتها ونابلس ومخيماتها وجنين ومخيمها، وتتسع يوماً بعد يوم لتشمل عموم الضفة الغربية المحتلة والتي غالباً ما تخلف المزيد من الشهداء والجرحى وترويع المواطنين وتعطيل حياتهم اليومية، يتم ذلك بوحشية غير مسبوقة من القتل خارج القانون دون أن يشكل الفلسطيني أي خطر على حياة جنود الاحتلال كما حصل مع الأسير عبد الرحمن مرعي الذي استشهد نتيجة الضرب المبرح وفقاً للاعترافات الإسرائيلية الأخيرة، ليس هذا فحسب بل وتحاول سلطات الاحتلال فرض سياسة التجويع على أبناء شعبنا في الضفة الغربية وخنق وتدمير اقتصادياتهم المتواضعة أصلاً وضرب أية اقتصاديات تمكنهم من البقاء والصمود في أرض وطنهم، إسرائيلي رسمي، وضرب أية وحدة جغرافية أو اقتصادية بين الضفة والقطاع، ذلك كله في ظل سرقة المزيد من الأرض الفلسطينية ومصادرتها وتعميق الاستيطان فيها بما يؤدي إلى تقويض أية فرصة المتوسيد الدولة الفلسطينية على الأرض.

^{*} المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

ترى الوزارة أن التصعيد الحاصل في دوامة الحروب والعنف في ساحة الصراع هي نتيجة مباشرة لغياب الإرادة الدولية القادرة على إجبار الحكومة الإسرائيلية تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والبدء بإجراءات إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، ونتيجة أيضاً لازدواجية معايير دولية بائسة تمكن مرتكبي الجرائم الإسرائيليين الإفلات المستمر من العقاب، ونتيجة مباشرة أيضاً لإدارة مقيتة للصراع والغرق في معالجة بعض ظواهره بديلاً لحله في إطار عملية سلام ومفاوضات حقيقية وفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية.

آن الأوان للمجتمع الدولي والإدارة الأمريكية وفي ظل شلال الدماء النازف من جسد الشعب الفلسطيني ومستقبل أجياله وأمام هذا التدهور الخطير في أمن واستقرار المنطقة أن يتحلوا بالجرأة والشجاعة هذه المرة ويخرجوا في مواقفهم وسياستهم عن الأنماط التقليدية الفاشلة في التعامل مع القضية الفلسطينية والصراع في المنطقة، وأن تبادر الإدارة الأمريكية وقبل أية دولة للاعتراف بالدولة الفلسطينية كضرورة استراتيجية لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم، بما يجبر دولة الاحتلال التكيف مع هذا القرار والانصياع له بديلاً لإضاعة المزيد من الوقت بسبب الاكتفاء بتوجيه المناشدات والمطالبات للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي تستخف في كل مرحلة بالقانون الدولي وإرادة السلام الدولية وبالمطالبات الأمريكية نفسها.

تؤكد الوزارة إذا أن حل القضية الفلسطينية وتحقيق أمن واستقرار المنطقة والعالم يبدأ بشكل عملي ذو مصداقية بالاعتراف الأمريكي والدولي بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك دعم الجهود الفلسطينية المبذولة لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتعتبر الوزارة ذلك هو المسار التاريخي والقانوني الدولي الصحيح والمدخل الوحيد لحماية حل الدولتين والاقتراب الجدي والحقيقي نحو تطبيقه على الأرض، يعيد الأمل لشعوب المنطقة ويحقق السلام المنشود.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النش وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: ipsbeirut@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: /http://www.palestine-studies.org/ar